الأزمـــة المالية وانعكاسها على الودائع والقـروض في بعض المصارف الخاصة في العراق

للمدة 2012 – 2015

The financial crisis and its impacts on deposits and loans in some private banks in Iraq for the period 2012 – 2015

الاستاذ المساعد الدكتور ايـاد طاهر

جامعة بغداد /كلية الادارة والاقتصاد

المدرس المساعد سندس علي خليفة السعدي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مستخلـص

تركز الهدف الرئيسي لهذا البحث على بيان انعكاس الازمة المالية التي يمر بها العراق بسبب انخفاض اسعار النفط في عام 2014 على الودائع المصرفية والقروض الممنوحة من قبل المصارف لزبائنها ، اذ تعد الودائع المصرفية بكافة انواعها (ودائع لاجل ، الودائع الجارية ، التوفير ، ودائع بأشعار ، شهادات الايداع) على اختلاف مددها المصدر الرئيس لاموال المصارف كما هو معروف أن المصارف تعمل بأموال الغير (الزبائن) مقابل فوائد مدفوعة لأصحاب الودائع المصرفية ، حيث تقوم المصارف باستخدام تلك الاموال (الودائع) وتشغيلها بطرق متنوعة منها منح القروض المصرفية المختلفة الانواع (قصيرة الاجل ، متوسطة الاجل ، طويلة الاجل) من اجل الحصول على الأرباح المتمثلة بالفوائد المقبوضة .

و تمثل مجتمع البحث بالمصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (مصرف بغداد ، مصرف المنصور للاستثمار ، المصرف التجاري العراقي ، المصرف الاهلي العراقي) غطت المدة من 2012 الى 2015 ، و قد جاء البحث بفرضيتين أساسيتين الاولى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية واجمالي مؤشرات القروض المصرفية ، فيما نصت الفرضية الرئيسة الثانية على وجود تأثير ذي دلالة معنوية لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية للمصارف عينة البحث ، وتم استخدام التحليل العمودي لنسب التغيير والاساليب الاحصائية المتمثلة بالانحراف المعياري واستخدام معامل بيرسون ومعامل الانحدار ، و توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها قبول ثلاث فرضيات فرعية للفرضية الرئيسة الاولى والتي تنص على (وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية واجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصارف عينة البحث في ظل الازمة المالية) و من التوصيات التي يوصي بها الباحث على جميع المصارف الاهلية اتباع سياسة تنافسية بديلة ملائمة في ظل الازمات المالية لاستقطاب الودائع المصرفية والعمل على تشغيلها بشكل سليم يضمن الحصول على الارباح ، وان تعمل المصارف على تنويع محافظها الاستثمارية للحصول على الارباح و التنوع في منح القروض بدون الاقتصار على القروض القصيرة الاجل وإنما ايضاً منح المتوسطة و الطويلة الأجل و بأعلى فائدة من القروض القصيرة الاجل لتنويع مصادر الحصول على الربح وفق سياسة استثمارية سليمة ومدروسة لتلافي الازمات المالية وباقصى حد و ان تتبع سياسة الحيطة والحذر عند منح القروض لزبائنها لان ذلك قد يعرض المصارف الى خطر الانخفاض في السيولة النقدية لديها في حالة عدم تمكن الزبون من اعادة مبلغ القرض .

ABSTRACT

Focus main objective of this research to the statement of the reflection of the financialcrisis that Iraq is going through because of lower oil prices in 2014 on bank deposits and loans granted by banks to their customers, as are bank deposits of all kinds (and term deposits, current deposits, savings, deposits notifies, certificates depository) on differing durations main source of funds of banks, and is also known that the banks are working with money of others (customers) versus paid benefits to the owners of bank deposits, where banks using that money (deposits) and run a variety of ways, including the granting of various bank loans species (short-term, medium-term, long-term) in order to get profits of the benefits received

Where represent the research community banks and civil listed on the Iraq Stock Exchange, namely, (Bank of Baghdad, Mansour Bank for Investment, Trade Bank of Iraq, Iraqi National Bank) covered the period from 2012 to 2015, and the first search main Pferdatin are no significant differences between the total relationship has come bank deposits indicators and total bank loans indicators, as stipulated second major assumption is no impact meaningful moral of the total bank deposits indicators for banks research sample, was the use of the vertical analysis ratios change and statistical methods of standard deviation and the use of Pearson coefficient and regression coefficient, and research found to a set of conclusions the most important of which accept three hypotheses subset of the hypothesis first major, which states (there are significant differences between the total bank deposits indicators and total bank lending indicators in the banking research sample relationship in light of the financial crisis), the recommendations that have been reached on all private banks to follow the competitive policy alternative appropriate in light of the financial crisis to Aastqtab bank deposits and work to run it properly secures Alarabah.an operates banks to diversify their investment portfolios to get the profits and diversity in the granting of loans without limited to short-term loans, but also grants medium and long-term, and the highest point in short-term loans to diversify its sources of obtaining a profit on sound and well thought out investment policy in order to avoid financial crises and to the maximum extent., as well as diversity in the granting of loans without limiting it to grant short-term loans, but it requires the granting of medium loans and long-term and the highest interest of short-term loans to diversify sources get a profit on sound and well thought out investment policy, and also on the banks amid the financial crisis, which exposed her to follow the cautious policy when granting loans to their customers because that could expose banks to the risk of decline in cash for a friendly in the absence of the customer was able to return the loan amount

المقـــــدمة

تعد الودائع المصرفية المصدر الرئيس والمهم من مصادر التمويل قصير الاجل للمصارف وعلى اختلاف انواعها ، وتكون في جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي للمصرف كونها ديون في ذمة المصرف تجاه زبائنه، وتمثل الحسابات الجارية الدائنة اكثر نسبة من بقية انواع الودائع وان قبول الودائع المصرفية يعد من اهم وظائف المصارف التجارية ، اذ عن طريقها يتمكن المصرف من ممارسة عمله باستثمار تلك الودائع بمنح الائتمان النقدي المباشر المتمثل بمنح القروض المختلفة الانواع والتي تغذي الكثير من المشاريع في البلد حيث تمنح مقابل ضمانات مختلفة تؤخذ من الزبون بالاتفاق معه قد تكون مقابل رهن عقار او ضمان شخصي من عميل مركزه المالي جيد او مقابل سندات رسمية وكذلك تحتسب فوائد بنسب محددة مسبقاً على القرض وذلك حسب مدة القرض ومبلغه ونوعه والتي تمثل الربح الذي يحصل عليه المصرف من تشغيل تلك الودائع في منح القروض مقابل المخاطرة التي يتحملها .

عليه فقد قسم هذا البحث الى اربعة مباحث اساسية حيث تضمن المبحث الاول منهجية البحث ودراسات سابقة والمبحث الثاني تضمن الاطار النظري للازمة المالية والودائع المصرفية وكذلك القروض المصرفية في العراق اما المبحث الثالث فقد تمحور فيه الجانب العملي ونتائج التحليل العمودي للودائع المصرفية والقروض باستخدام نسب التغيير والتحليل الاحصائي المعبر عنه بالانحراف المعياري ومعامل الارتباط بيرسون ، معامل الانحدار ، واخيراً المبحث الرابع تضمن الاستنتاجات والتوصيات في ظل الجانب العملي للبحث.

المبحث الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة

أولا : منهجية البحث

1_ مشكلة البحث : يمر العراق بأزمة مالية نتيجة الانخفاض في الإيرادات بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط مما اثر ذلك بشكل سلبي على الودائع المصرفية والتي بدورها تؤثر على عملية منح الائتمان النقدي المباشر(**القروض)** في عموم المصارف الخاصة بشكل خاص والتي تعتمد بشكل كبير على ما تحصل عليه المصارف من ودائع من الجمهور ومن ثم تقوم بإقراضها لزبائنها مقابل فائدة تتحدد وفق متغيرات متعددة مثل مدة القرض و مبلغ القرض و الضمانات المقدمة مقابل الحصول على القرض و المركز المالي للمقترض و هامش الربح إذ تشكل الودائع مصدر من مصادر أموال المصرف المهمة التي يتم استثمارها لتحقق عوائد للمصرف إذ أن تلك االعوائد تتأثر بارتفاع وانخفاض تلك الودائع على اختلاف أنواعها ومن هذا يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :

أ- هل أن الأزمة المالية أثرت على الودائع المصرفية.

ب-مدى تأثير الأزمة على عملية منح الائتمان النقدي (القروض).

ج –هل تأثرت أرباح المصارف بالأزمة المالية .

2- أهمية البحث : تتزايد أهمية جذب الودائع في المصارف للحصول الأرباح مقابل استثمار تلك الودائع في عملية منح الائتمان النقدي المباشر (القروض) وبما أن العراق يمر بأزمة مالية نتيجة الانخفاض الحاصل في أسعار النفط عالمياً مما أثر ذلك بشكل سلبي في حصول المصارف على الودائع الأمر الذي بدوره أثر على انخفاض أرباح المصارف عينة البحث .

3-**هدف البحث :** يهدف البحث إلى دراسة وتحليل الودائع المصرفية والقروض المصرفية في ظل الأزمة المالية

4- فرضيات البحث :_ يرتكز البحث على فرضيتين هما كما يلي:

الفرضية الاولى والتي تنص على :

وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية و اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصارف قيد البحث للمدة (2012-2015) افي ظل الازمة المالية في العراق .

الفرضية الثانية تنص على :

وجود تأثير ذي دلالة معنوية لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية و اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصارف قيد البحث للمدة (2012-2015) في ظل الازمة المالية في العراق .

4-**مجتمع وعينة البحث :** يتكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة في العراق وقد تم اختيار عينة البحث اربعة مصارف خاصة وهي (**مصرف بغداد ، مصرف المنصور للاستثمار ، المصرف التجاري العراقي ، المصرف الأهلي العراقي**) لما تتمتع به تلك المصارف من مركز مالي سليم ومواكبتها للتطورات الحاصلة في تقديم الخدمات المصرفية للزبائن وإتباعها أنظمة متطورة في عملها .

ثانيا: دراسات سابقة

نتناول بعضاً من الدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيرات البحث الحالي للاستفادة منها في البحث كما يأتي :

1- دراسة (الوردي ،2010) :

تهدف الدراسة الموسومة بـ (**دراسة في الأزمات الاقتصادية مع الإشارة إلى الأزمة المالية المعاصرة وآثارها على بعض الاقتصاديات النامية**) إلى تحديد الآثار الاقتصادية التي تترتب على الأزمات الاقتصادية والمالية في البلدان النامية وخاصة السعودية والعراق ولاسيما الأزمة المالية لسنة 2008 التي عرفت بأزمة الرهن العقاري، وقد فرض الباحث أن للأزمات الإقتصادية والمالية آثار سلبية على الإقتصادات النامية ، وتعتمد حدة هذه الآثار على درجة إرتباط هذه الإقتصادات بمصادر الأزمة وقد اعتمد الباحث على الاقتصاد السعودي والعراقي لما يتميزان به من خصوصية في إقتصاديهما ومدى انعكاس الأزمة وتأثيراتها فيهما و أثبتت هذه الدراسة تأثر إيداعات المصارف العربية المودعة في المصارف العالمية مثل السعودية والتي أفلس بعضها والبعض الآخر يعاني مشكلات مالية وانخفاضاً في السيولة.

2- دراسة (الحسيني ،2010)

أن الهدف الرئيس لهذه الدراسة الموسومة بـ (**أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي**) هو بيان الأطر النظرية للودائع وللاستثمار المصرفي ومدى أهميتها للمصرف وللمودعين ولاقتصاد البلد وقد انبثقت فرضية الدراسة الرئيسة من (**وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مقدار الودائع والاستثمار المصرفي**) وقد شملت عينة **(11)** مصرفاً خاصاً من العراق والسعودية توصل الباحث فيها الى الودائع المصرفية تمثل المصدر الأساس لتمويل أنشطة المصارف المتنوعة وتشكل الجزء الأكبر من موجوداتها .

3- الدراسات الأجنبية (ViveritaK،2009):

ركزت هذه الدراسة الموسومة بـ (**العوامل المؤثرة في أرباح المصارف التجارية الاندنوسية قبل وأثناء الأزمة المالية لعام 2008)** على البحث في محددات الأرباح للمصارف وذلك وفق معيار الاستقرار والمنافسة للصناعة المصرفية قبل وإثناء مدة الأزمة المالية التي ظهرت في عام **2008** وقد قامت هذه الدراسة بتحليل الربح للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (**2002- 2009)** لبحث تأثير الأزمة المالية العالمية عليها وقد توصل الباحث فيها الى أن أرباح المصارف التجارية تتأثر بعوامل داخلية للمصرف مثل حجم رأس المال وتوظيف أموال المصرف وأيضا تتأثر بالعوامل الخارجية التي تحيط بالعمل المصرفي كالتضخم واستقرار السوق المالي .

مجال الاستفادة من الدراسات السابقة

تم الاستفادة من الدراسات السابقة بالاطلاع على بناء الجانب النظري من حيث مفهوم الازمة المالية والودائع والقروض المصرفية كمتغيرات بحث في هذه الدراسة .

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للازمة المالية

أولا: ألازمة المالية

1- **مفهوم ألازمة المالية :** تعددت المفاهيم الخاصة بالازمة المالية من قبل الكثير من الكتاب اذ يمكن القول عنها بانها تلك التذبذبات العميقة المؤثرة بشكل كلي او جزئي على المتغيرات المالية وحجم الاصدار واسعار الاسهم والسندات و حجم القروض والودائع المصرفية التي تؤدي الى تدهور واسع النطاق في النظام المالي والنقدي والذي ينعكس سلباً على اسواق البورصات واسواق الائتمان لبلد ما (العيساوي و العويدي ، 2014 ، 180) ، كذلك تعني ألازمة المالية بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الموجودات ، فالموجودات إما رأس مال مادي وإما موجودات مالية اذا ما انهارت قيمة موجودات الشركة أو الشركات فجأة ذلك يعني إفلاس أو انهيار تلك الشركة أو الشركات (عبابنه،17،2011) إذ تؤدي ألازمة المالية إلى هبوط في الأسواق وانخفاض في الأسعار وتؤثر على العديد من المؤسسات المالية وخاصة المصارف التي تتأثر بخسائر فادحة الأمر الذي بدوره يؤدي لها إلى تعديل نسب رأس المال والسيولة في المصارف وفقدان الثقة في الأسواق، مما يستدعي الحاجة بالحكومة والبنوك المركزية باتخاذ خطوات غير مسبوقة لدعم الشركات المتأثرة ودعم المصارف بالسيولة لرفع غطاء تامين الودائع أو إعادة هيكلتها أو اندماجها (الجعارت ، 244،2013-245). إذ تعد الأزمة المالية إحدى المفاهيم المالية العلمية يعبر عن الحالة الحرجة والموقف الطارئ والمشكلة الحاصلة والواقعة والنكبة التي وقعت بهذه المنظمة أو المؤسسة أو الشركة أو الهيئة (الحريري،87،2011) .

2-**انواع الازمات المالية** :- هناك عدد من الازمات المالية والتي تختلف من واحده لاخرى و كالاتي :-

أ- **ألازمة المصرفية :** تحدث الأزمة المصرفية في الجهاز المصرفي عندما ترتفع سحوبات الودائع من المصارف التجارية بشكل مفاجئ أي عندما تكون مطلوبات المصرف أو المؤسسة المالية اكبر من الموجودات المالية ومن ثم عدم قدرته على تغطية المطلوبات، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فأن انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة منها يؤدي إلى ألازمة المصرفية (العيساوي و العويدي ،181،2014) وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة ولها أثار اكبر على النشاط الاقتصادي ويلاحظ بأن الأزمات في خمسينيات وستينيات القرن االعشرين نادرة بسب القيود على رأس المال والتحويل ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينيات من القرن العشرين وتحدث بالترادف مع أزمة العملة (رزيق و عقون،26،2011).

ب-**أزمات العملة وأسعار الصرف :** تحدث هذه الازمة بسبب التغير في اسعار الصرف مما يؤثر على على قدرة العملة في اداء مهمتها في التبادل وكمخزن للقيمة وسميت ايضاً بأزمة ميزان المدفوعات و يعود السبب في حدوثها نتيجة اتخاذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة والتي تؤدي الى انهيار في سعر العملة ، كما وتحدث ايضاً بسبب التدفق الكبير لرؤوس الاموال الى الداخل مع التوسع المفرط والسريع في عملية منح الائتمان فيزداد حجم القروض المشكوك في تحصيلها في البنوك المحلية (عبابنه 2011، 22).

ج- **أزمة اسواق المال** : ان السبب في حدوث هذه الازمة هو الارتفاع في اسعار الاصول (الاسهم) اكثر من قيمتها العادلة وبدون مبرر لهذا الارتفاع والذي يطلق عليه بظاهرة (الفقاعة) ويحدث الارتفاع في اسعار الاسهم عندما يكون الدافع من شرائها هو تحقيق الربح وليس ما تحققه هذه الاسهم من دخل حيث يتم التهافت من قبل حملة الاسهم على بيعها فتبدأ أسعارها بالتراجع والهبوط مما يؤدي الى حالة من الانهيار في الاسواق المالية والتي تؤثر على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى (أبو شرار ، 2012، 36).

ح-**أزمة الديون الخارجية** : وهي التي تنشأ عندما تعجز الدولة عن سداد قروضها والفوائد المترتبة عليها وهي من اخطر الأزمات اذ تجعل الدول أكثر تبعية أمام العالم الخارجي وسببها توقف القطاع العام عن سداد التزاماته مما يؤدي الى هبوط كبير في تدفقات رؤوس الأموال الى الداخل كذلك تساهل أدارة المصارف في منح الائتمان دون ضمانات كافية .

خ-**أزمة النظام المالي العالمي** : والتي يكون مصدرها القطاع المالي الدولي وأسبابها تكون خارجية دولية ويختلف تأثيرها وفق معايير مثل درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة وارتفاع درجة التكامل المالي مع المؤسسات المالية الدولية .(العيساوي و العويدي ، 2014 ، 183) .

3-**أسباب حدوث ألازمة المالية** :

لكل أزمة أيا كان نوعها أسباب تؤدي إلى حدوثها ولقد تطرق الباحثون والكتاب إلى الكثير من الأسباب نتعرض منها الأتي (العزاوي و خميس،2010،83) (العيساوي والعويدي،2014،184) (رزيق و عقون،30،2011).

أ- **عدم استقرار الاقتصاد الكلي**:وذلك من خلال التقلبات الحاصلة في أسعار الفائدة العالمية والتي احد المسببات الخارجية للازمات المالية في الدول النامية ، بالإضافة إلى التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف الحقيقية.

ب- **التحررالمالي غيرالوقائي**:أن تحرير رؤوس الأموال بعد مدة طويلة من الانغلاق تحرير أسعار الفائدة المحلية يجعل المصارف غير قادرة على حماية نفسها إذا يترافق التحرر المالي توسع في منح الائتمان والذي يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة المحلية خاصة في القروض العقارية او المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي.

ج-**تدفقات رؤوس الأموال والديون قصيرة الأجل** : بعد أتباع سياسات التحرر المالي من قبل الدول النامية ازدادت القروض القصيرة الأجل التي كان مصدرها المصارف التجارية الدولية إذ تعتمد الحكومات المحلية في تلك الدول على الديون القصيرة الأجل في تمويل نفقاتها لسهولة الحصول على هكذا ديون ، ونتيجة لعدم التنسيق مع الدائنين الناجم عن نقص في المعلومات فأن حدوث الأزمة وارد في اي لحظة.

ح-**سياسات سعر الصرف** : في ظل سعر الصرف المرن فأي انخفاض في قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الموجودات و مطلوبات المؤسسات المالية .

خ-**التغيرات التكنولوجية**:مثل المنتجات الجديدة والاختراعات وتحول الطلب على المنتجات وهياكل محفظة الاستثمار.

والجدير بالذكر هنالك نظرية ايجابية والتي تفترض بان هناك اختلاف مابين التطبيقات والتقنيات والتي تعتبر سليمة من الناحية الاقتصادية والاستخدام في المؤسسات المالية ينجح هذه التقنيات وتكاد تبدو الأزمة المالية مثالاً لشيء كان لا بد من القيام به من خلال الممارسات السليمة واقتصادات سليمة لمؤسسات المالية و حوكمة مناسبة وصحيحة (JOEL2010,1) .

ولابد لنا من معرفة أن الأزمة المالية التي يعاني منها العراق ألان هي بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط حيث كانت بداية الأزمة في حزيران عام/ 2014 وقد هبط سعر برميل النفط من 115 دولار إلى 40 دولار هذا وقد فقد النفط ثلث قيمته عام 2015. وانخفضت أرباح الشركات الأميركية مما اضطرها إلى الاستغناء عن نحو ثلث منصات الاستكشاف، وخفضت الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج .

3- الأسباب الرئيسة لهبوط أسعار النفط هي :

أ- **ارتفاع أنتاج الولايات المتحدة :** فقد ارتفع الإنتاج الأميركي بمقدار الضعف تقريبا خلال الست سنوات الماضية وفي الوقت الذي كانت فيه السعودية ونيجيريا والجزائر تتنافس على أسواق الولايات المتحدة، تحول التنافس إلى الأسواق الآسيوية واضطر المنتجون لخفض أسعار النفط في وقت ازداد إنتاج كندا والعراق وروسيا.

ب- **هبوط الطلب:** اقتصادات أوروبا والدول النامية يشوبها الضعف، يضاف إلى ذلك أن السيارات أصبحت أكثر قدرة على توفير الطاقة، وهكذا فإن نمو الطلب في تناقص بسبب ما يسمى الاقتصاد الرقمي الذي أدخل على التكنولوجيا تغييرات هيكلية.

ج-**سياسات أوبك:** في هذه الظروف ترفض أوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من التخمة ، وقد انخفض سعر نفط سلة أوبك بنحو 50% منذ أن رفضت في اجتماع في فيينا أواخر 2014 خفض إنتاجها.

ت- ارتفاع صرف سعر الدولار: يعتبر ارتفاع سعر صرف الدولار ايضاً من اسباب ضعف الطلب على النفط ذلك ان برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره اعلى لمستخدمي العملات الاخرى (http://www.aljazeera.net/news/ebusiness)

4- مراحل تطور الازمة : تمر الازمة بمراحل كما وضحها بعض الكتاب :**_(عبود،2011،33) (عبابنه،2011،34).**

أ- **مرحلة النشأة:** تمر الأزمة في مرحلة النشأة في شكل أحساس مبهم قلق بوجود شيء ينذر بخطر وهنا يكون أدراك متخذ القرار ومعرفته وخبرته الأساسية في التعامل مع الأزمة ومحور التعامل معها هو تنفيس الأزمة من خلال دراسة متعمقة لقوى الدفع الخاصة والمحركة للازمة.

ب- **مرحلة نمو الأزمة :** في تلك المرحلة تعاظم الإحساس في الأزمة بحيث لا يستطيع متخذ القرار الإداري في المؤسسة (المصرف) إنكار وجودها حيث يتم في هذه المرحلة تغذية الأزمة بمغذيات ذاتية مستمدة من

ذات الأزمة تكونت معها في المرحلة الأولى وهنا ينبغي على المسؤولين استقطاب المصادر المحفزة لها أو تحييدها أو خلق تعارض في المصالح والأهداف بين الأشخاص المحركين لها.

ت- مرحلة انحسار الأزمة وانتهائها: تبدأ المرحلة بعد ان يقوم الجهاز المالي والنقدي بمجابهة الأزمة بعد انفجارها وذلك بتغيير السياسات المالية والنقدية وإجراء الإصلاحات الضرورية في الإدارة والضوابط الرقابية والنظم الخاصة بالعمل للخروج من هذه ألازمة المالية.

5- **خصائص ألازمة :** تتصف ألازمة بعدة خصائص منها ما يأتي (المجيد،2008،60)،(سلام،2002 31)

أ- أن الأزمة حدث مفاجئ .

ب- أنها تهدد المصلحة القومية.

ج – التدمير والتخريب.

د- أن مصدر الأزمة يمثل نقطة تحول في أحداث متتابعة و متسارعة .

هـ- التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.

ثانياً الودائع المصرفية

1- مفهوم الودائع المصرفية:

الودائع المصرفية بمختلف أنواعها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصناعة المصرفية، وتعتبر من أهم الخدمات والوظائف التي تقدمها المصارف التجارية للجمهور(E.GUP&W.kolari,2005,23) والودائع هي المبلغ المصرح به بأية عملة كانت والمودعة لدى المؤسسات المالية والمصرفية والواجبة التأدية عند الطلب أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق معين، كما وهناك مبالغ يتم إيداعها في المصارف لا تدخل ضمن مفهوم الودائع مثل المبالغ المودعة لقاء فتح الاعتمادات المستندية ، ولقاء إصدار خطاب الضمان و المبالغ المودعة بالعملات الأجنبية في المصارف المحلية كغطاء للاعتمادات المفتوحة و مبالغ احد فروع مصرف معين لدى فرع أخر من نفس المصرف (الحسيني و الدوري،105،2006). و تعرف الوديعة مبلغ من المال يقوم الفرد بأيداعه لدى المصرف سواء بسحب عند الطلب او بعد مدة معينة تحدد بالاتفاق بين المودع والمصرف (المودع لديه) (سمحان ويامن،2011، 113). من هذا تكون الوديعة المصرفية مبلغ من المال يوضع لدى المصرف خلال مدة متفق عليها بين الزبون والمصرف بغية الحصول على فوائد مالية بالنسبة للزبائن الراغبين في الحصول عليها هذا من جانب ومن ناحية اخري توضع كحسابات جارية يسحبون منها متى ما تطلب ذلك .

2 – انواع الودائع المصرفية :

أ- **الودائع لأجل :** مبلغ من المال يودعه العميل في المصرف لمدة معينة متفق عليها قد تكون شهراً أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة لقاء فائدة بسعر معين ، ولا يحق لصاحب الوديعة سحبها كاملة أو جزءاً منها ألا عند استحقاقها ، وتعتبر الودائع لأجل أهم أنواع الودائع بالنسبة للمصرف ومن المؤكد أن أسعار الفائدة التي تدفع عليها تكون أعلى من أسعار الفائدة التي تدفع على حسابات الودائع الأخرى ، وقيام المصرف بدفع سعر فائدة أعلى على الودائع لأجل وذلك بسبب (عبد الله ، 2006، 151) ،(الحسيني ،الدوري، 2008، 106).

أولا– طول مدة ربط الوديعة .

ثانياً– عدم أمكانية سحب أي جزء من الوديعة المربوطة قبل تاريخ استحقاقها .

ثالثاً – اعتماد المصرف على الودائع لأجل عند منح القروض والسلف لعملائه.

رابعاً– التزام المصرف بالاحتفاظ بمبلغ في شكل سيولة اختيارية مقابل التزاماته من الودائع لأجل يكون أقل مما لو كانت ودائع جارية .

ب – **الودائع الجارية (تحت الطلب)** : ودائع تقبل من الأفراد والمؤسسات ويتم سحبها بموجب صكوك في أي وقت ودون سابق إنذار وتعتمد في سحبها على مدى السيولة المتوفرة في المصرف **(Majumdar,2010,75)** ويحق لحامل الصك أي الشخص الساحب أن يقدم الصك ويدفع المصرف له قيمة المبلغ المثبت في الصك من أصل الوديعة بعد أكمال عملية التدقيق (الحسيني والدوري، 106،2008).

ج – **ودائع التوفير** : يقوم الزبون بإيداع مبلغ من المال لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة ويكون له الحق في السحب منها متى شاء دون أخطار سابق منه ويمنح دفتر توفير لغرض عملية الإيداع والسحب من مبلغ الوديعة كما وتحتسب فوائد التوفير عادة في نهاية العام على أساس الرصيد الشهري الأدنى لكل شهر من أشهر السنة بسعر فائدة محدرد (سعيد، 2015–2016 :183) وقد تضاءل دور حسابات التوفير بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب قلة مبالغها وأخذت المصارف تعتمد في معاملاتها التجارية على مبالغ الودائع الأخرى (E.GUP&W.kolari,2005,23).

د– **الودائع بإشعار (بإخطار)** : الودائع التي لا يجوز سحبها ألا بعد أن يخطر المودع المصرف بأنه يريد سحب وديعته وذلك قبل السحب بمدة معينة من متفق عليها مسبقاً كأن تكون أسبوعا أو أسبوعين أو شهراً ويتقاضى أصحاب هذا النوع من الودائع فوائد على ودائعهم بمعدلات تقارب معدلات الفوائد على الودائع لأجل (عبد الله ،2014: 135 –136).

هـ– **شهادات الإيداع** : وهي من الودائع الموجودة في سوق المال والتي تستحق الدفع خلال مدة أقصاها سنة من تأريخ استحقاقها وتتميز بنسبة فائدة عالية جداً (Majumdar,2010,76).

3– الأرباح المصرفية و أهميتها للعمل المصرفي :

الأرباح المصرفية تمثل صافي الدخل بعد أن يستبعد منه المصروفات الكلية والضرائب (Rose,2010,703) حيث يرى الكاتب (Brigham&Gapanski,1988:145) أن الربح العائد والمتحقق من توظيف و تشغيل الأموال المستثمر ما هو ألا مكافئة تعويضية من جراء توظيفه لأمواله ، و تعد الأرباح ذات أهمية في أي نشاط كان وفي مختلف المؤسسات سواء كانت اقتصادية أو الإنتاجية أم خدمية حيث ذكر بعضاً من الكتاب أهمية الأرباح في العمل المصرفي و كآلاتي (الوادي وآخرون،2010 : 72) و(خلف ،2009: 245) و (سعيد و حسين،2004: 391) و(العلي، 2013: 21) .

أ- تعد الأرباح مهمة في كونها تحقق الاستمرارية في عمل المصارف وهذا لا يتم مع المصارف التي تحقق خسائر.

ب-تعد الأرباح مؤشراً هاماً في تقييم كفاءة أداء الإدارة.

ج–تعد الأرباح حافزاً للابتكار فالمصارف التي تقوم بإدخال التجديدات الفنية في مجال عملها التي يترتب عليها استخدام مواردها بكفاءة عالية تكافئ بالحصول على أرباح عالية.

د– عدم تحقق الأرباح معناه تآكل رأس المال وبذلك انخفاضه مما يؤدي في النهاية إلى إفلاس المصرف.

هـ– تعد الأرباح احد مصادر التمويل الداخلي حيث تقوم المصارف باحتجاز جزء من أرباحها السنوية وتستخدمها في تمويل النمو والتوسع.

من هذا نلاحظ اختلاف وتنوع مصادر الحصول على الأرباح في المصرف وذلك حسب عملياته المصرفية المختلفة ألا أن هناك نشاط واحد ثابت وأساسي لجميع المصارف وهو تقديم القروض المصرفية لزبائنهم إذ إن مصدر هذه القروض هو الودائع المصرفية بمختلف أنواعها وحسب مصدرها والربح هنا يمثل الفرق بين الفوائد الدائنة التي يحصل عليها المصرف لقاء منحه الائتمان النقدي المباشر (القروض) وتختلف فوائد القروض حسب (نوع القرض، مبلغ القرض، مدة القرض) و الفوائد المدينة التي يدفعها المصرف لأصحاب الودائع تكون بنسب مختلفة حسب نوع ومدة الوديعة إذ كلما طالت المدة كانت نسبة الفائدة المدفوعة أعلى ومن هذا يتبين أن الفرق بين الفائدتين أعلاه يمثل ربحاً للمصرف.

ثالثاً مفهوم القروض المصرفية وأنواعها:

1– مفهوم القروض المصرفية:

القرض (**Loans**) "هو قيام المصرف بتزويد الأفراد والمؤسسات والحكومة بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين (المقترض) بسداد تلك القروض وفوائدها والعمولات والمصاريف عليها على شكل دفعة واحد أو على أقساط في تأريخ محدد مقابل ضمانات تساعد المصرف على استرجاع القرض " (الجنابي ، 2014 : 135) كما وان القروض هي اقل سيولة (**Less liquid**) من بقية الأرصدة أو الأصول وذلك لصعوبة تحويلها إلى نقد إلا في تأريخ استحقاقها وأيضا تعاني القروض من خطر عدم الوفاء بها أو التلكؤ في تسديدها في موعد استحقاقها لذلك تأخذ المصارف عليها فوائد مرتفعة إضافة إلى الضمانات المقدمة من قبل المقترض(القريشي،2009: 38) وأشار الكاتب (Elliott& Jamie, 2006 : 179) أن توقف زبائن وعملاء المصرف عن تسديد ما بذمتهم من قروض يعرض المصرف إلى مخاطر ائتمانية ، ناتجة عن عدم تسديد القرض او فائدته او الاثنان معاً في الوقت المتفق عليه (Hempel & Simonso , 1999 :68) فضلاً عن ذلك أن القروض تكون معظم موجودات المصارف وأكثرها ربحية وتصنف ويتم تقسيمها على أساس النشاط الذي يمارسه العميل هناك قروض تمنح إلى الشركات لغرض تمويل التجارة الخارجية لعمليات الاستيراد والتصدير ، وقروض تمنح للوسطاء المتعاملين في سوق البورصة والقروض الزراعية والصناعية والتجارية والشخصية والاستهلاكية وأيضا تصنف القروض حسب مددها الى قروض قصيرة الآجل ومتوسطة وطويلة (آل شبيب،2012، 146) .

ولكون المصارف تعتمد على الودائع بنسبة كبيرة في تمويل نشاطها الجاري والاستثماري فأن منح القروض المصرفية على اختلاف أنواعها يعتمد على ما يودع لدى المصارف من ودائع ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بحصولها على الأرباح .

2-أنواع القروض المصرفية :

تصنف القروض التي تقدمها المصارف حسب النشاط الذي تخدمه ونوعية المقترض إلى الأنواع الآتية :

اولاً : حسب النشاط تصنف الى : -

أ- **قروض لتمويل التجارة الخارجية :** وهي قروض مقدمة لتمويل الخارجية وتكون على شكل قروض غير مباشرة مثل فتح الاعتمادات المستندية و القبولات مصرفية وتمنح لمساعدة المصدرين والمستوردين .

ب - **قروض لسماسرة الأوراق المالية :** وتقدم الى سماسرة الأوراق المالية لتمويل شراء الأوراق المالية لعملائهم والتي هي بمثابة رهن للمصرف وضمان لمنح القرض وهي قروض قصيرة الأجل.

ج - **قروض المؤسسات المالية :** تمنح هذه القروض الى المصارف المتخصصة مثل مصرف الإنماء الصناعي ومؤسسة الإقراض الزراعي و شركات توظيف الأموال التي تستثمر الأموال لحساب الآخرين.

د-**قروض المصارف التجارية :** وتتمثل بإقراض فائض الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي وتكون مخاطر منحها قليلة لذلك معدل الفائدة عليها منخفض وعادة يكون تأريخ استحقاقها لليلة واحده يمكن تجديده كما تتمثل القروض الى المصارف التجارية في شراء شهادات الايداع التي تقوم باصدارها المصارف المقترضة واتفاقية اعادة الشراء والذي بموجبه تقوم المصارف ذات العجز المالي ببيع اوراق مالية الى مصارف اخرى لديها فائض في السيولة وتتعهد المصارف ذات العجز بإعادة شراء الاوراق المالية بسعر محدد مسبقاً يكون اعلى من سعر البيع والفرق هو الفائدة تعود للمصرف الذي اشترى الاوراق المالية في البداية ..

هـ - **القروض الزراعية :**وهي قروض مقدمة الى المزارعين لتمويل شراء البذور والمعدات وهي قروض قصيرة الأجل وموسمية وهي غالباً ما تكون محدودة لارتفاع مخاطرها بسبب الظروف المناخية .

ز- **القروض العقارية :** تمنح هذه القروض بهدف شراء العقارات او إنشاء الأبنية وهي قروض طويلة الأجل تسدد على شكل إقساط او دفعة واحدة وتكون مضمونه بالعقار وتكون فوائدها اقل من القروض الزراعية كون المخاطرة فيها محدود لانها مضمونة بنوع العقار الذي قدمت من اجله (الجنابي ،2014، 140-141).

ثانياً : القروض وفقاً للضمان : تنقسم القروض إلى مضمونة وغير مضمونة وكالاتي :

أ- **القروض المضمونة :** في مثل هذه النوع من القروض الممنوحة يطلب المصرف من العميل ضماناً لاسترجاع القرض وتكون هذه الضمانات عينية مثل (الأوراق المالية ، البضائع ، العقارات ، الأراضي) وتزداد قيمة الضمان كلما كانت قيمة القرض كبيرة (Ferrell , 2008 , 494) .

ب- القروض غير مضمونة : وهي القروض التي يمنحها المصرف لعميله وذلك استناداً الى سمعة العميل وقوة ومتانة مركز المالي (الجنابي ، 2014 ، 137).

ثالثاً : القروض من حيث المدة تقسم الى :

أ- **قروض قصير الأجل (قروض استهلاكية) :** ويقدم هاذ النوع من القروض الى الأفراد بغية تحسين المستوى المعاشي لهم وتكون على نوعين قروض (للاستهلاك ، العقارية) وتكون قصيرة الأجل حيث تمنح لشراء السلع المعمرة والأجهزة الالكترونية وإنشاء المشاريع التجارية الصغيرة أوشراء عقار بهدف السكن(بورقبة، 2013،69).

ب- قروض متوسطة الأجل :ويمتد اجلها الى خمس سنوات تمنح لتمويل العمليات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات والمتمثلة باستكمال الآت المصانع بوحدات اخرى جديدة او اجراء التعديلات الجوهرية التي تستخدمها تلك الشركات والتي تؤدي الى تحسين وتطوير الانتاج الغرض منها ايضاً هو التوسع في اعمال الشركات والمصانع (الدوري و السامرائي ، 2013 ، 80) .

ج- قروض طويلة الأجل: يمنح المصرف هذا النوع من القروض لعملائه لغرض تمويل رؤوس الاموال الثابتة وانشاء المشاريع الصناعية وشراء وبناء العقارات وتزيد مدة منح هذا النوع من القروض عن الخمس سنوات (الشمري ،2014 : 41) .

المبحث الثالث:تحليل اجمالي المؤشرات للودائع المصرفية والقروض المصرفية لبعض المصارف الخاصة في العراق للمدة (2012- 2015) بأستخدام بعض الوسائل الاحصائية .

اعتمدت الباحثة على استعمال الوسائل الاحصائية في تحليل معطيات البيانات التي تم جمعها من المصارف قيد البحث ومن ابرز تلك الوسائل التحليل العمودي باستخدام نسب التغيير والانحراف المعياري الذي يعد ابرز وسائل التحليل الاحصائي من اجل الاطلاع على اداء المصارف كافة في في الحسابات الجارية الدائنة ، حسابات التوفير، الودائع الثابتة والقروض المصرفية. اذ يعد الانحراف المعياري اهم مقاييس التشتت والذي يمثل الجذر التربيعي لحاصل قسمة مجموع مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي على عدد المشاهدات المضمنة في العينة، وتعكس قيمة هذا المعامل مدى تشتت البيانات عن مركزها، فكلما كانت قيمة المعامل لمتغير ما قليلة دل ذلك على افضلية المقياس مقارنة بمثيله لمتغير أخر والعكس صحيح.

أولاً : - تحليل اجمالي المؤشرات للودائع المصرفية في المصارف عينة البحث في العراق للمدة (2012- 2015).

من خلال جمع الباحث للبيانات الخاصة بالبحث وقبل الخوض في مجريات التحليل الاحصائي يمكن عبر التمعن في الجدول (1) والأشكال (1) ،(2)، (3) ،(4) ملاحظة ما يلي:

جدول (1) نسب التغير للحسابات الجارية والودائع المصرفية للمصارف عينة البحث للاعوام من 2012- 2015 (المبالغ بالملايين)

اسم الوديعة	عام/ 2012	عام 2013	نسبة التغيير	عام/ 2014	نسبة التغيير	عام/ 2015	نسبة التغير	مجموع الوديعة	متوسط الوديعة	الانحراف المعياري
مصرف بغداد										
حسابات جارية دائنة / قطاع خاص/ شركات	408,280	467,161	14%	540,038	16%	184,810	-66%	1,600,289	400,072	153293.3
حسابات جارية دائنة / قطاع خاص/ افراد	125,662	152,601	21%	126,347	-17%	82,735	-35%	487,345	121,836	28928.67
مجموع الحسابات الجارية الدائنة	533,942	619,762	16%	666,385	8%	267,545	-60%	2,087,634	521,909	178227
حسابات التوفير	214,093	295,878	38%	325,433	10%	308,830	-5%	1,144,234	286,059	49478.4
الودائع الثابتة وبإنذار	36,898	60,998	65%	44,348	-27%	35,617	-20%	177,861	44,465	11674.76
الودائع الثابتة بالعملات الاحنبية	21,939	10,817	-51%	19,158	77%	14,509	-24%	66,423	16,606	4928.26
مجموع الودائع الثابتة	58,837	71,815	22%	63,506	-12%	50,126	-21%	244,284	61,071	9058.08
الودائع الجارية بالعملات الاجنبية	171,444	245,055	43%	289,801	18%	219,302	-24%	925,602	231,401	49457.79
المجموع	978,316	1,232,510	26%	1,345,125	9%	845,803	-37%	4,401,754	1,100,439	280136.23
مصرف المنصور للاستثمار										
حسابات جارية دائنة / قطاع مختلط	1,489	60,451	3960%	240	-100%	204,588	85145%	266,768	66,692	96127.61
حسابات جارية دائنة / قطاع خاص/ شركات وجمعيات	56,918	379,284	566%	467,791	23%	661,819	41%	1,565,812	391,453	253259.97
حسابات جارية دائنة / قطاع خاص / افراد	12,287	16,522	34%	11,297	-32%	10,705	-5%	50,811	12,703	2628.47
مجموع حسابات جارية دائنة	70,694	456,257	545%	479,328	5%	877,112	83%	1,883,391	470,848	329372
مجموع حسابات التوفير	38,573	39,677	3%	52,756	33%	39,979	-24%	170,985	42,746	6700.47
الودائع الثابتة وبإنذار	3,939	6,474	64%	1,822	-72%	1,365	-25%	13,600	3,400	2336.04
الودائع الثابتة بالعملات الاحنبية	3,685	5,012	36%	1,900	-62%	1,019	-46%	11,616	2,904	1790.23
مجموع الودائع الثابتة	7,624	11,486	51%	3,722	-68%	2,384	-36%	25,216	6,304	4180.06
الودائع الجارية بالعملات الاجنبية	8,154	20,443	151%	15,264	-25%	20,113	32%	63,974	15,994	5737.54
المجموع	125,045	527,863	322%	551,070	4%	939,588	71%	2,143,566	535,892	332696

اسم الوديعة	عام/ 2012	عام 2013	نسبة التغيير	عام/ 2014	نسبة التغيير	عام/ 2015	نسبة التغير	مجموع الوديعة	متوسط الوديعة	الانحراف المعياري
المصرف التجاري العراقي (ش.م.خ)										
حسابات جارية دائنة / القطاع مالي	67830	67,830	0%	67,830	0%	67,830	0%	271,320	67,830	-
حسابات جارية دائنة / القطاع المختلط	205315	5,311	-97%	24,193	356%	13,873	-43%	248,692	62,173	95739.73
حسابات جارية دائنة / القطاع الخاص/الشركات والجمعيات	5068	3,566	-30%	24,351	583%	6,312	-74%	39,297	9,824	9749.35
حسابات جارية دائنة / القطاع الخاص / افراد	51006	29,047	-43%	14,602	-50%	10,058	-31%	104,713	26,178	18425.69
مجموع حسابات جارية دائنة	329219	105,754	-68%	130,976	24%	98,073	-25%	664,022	166,006	109713
حسابات التوفير	28566	31,401	10%	36,486	16%	33,574	-8%	130,027	32,507	3352.89
الودائع الثابتة وبا نذار/ القطاع الخاص/الشركات والجمعيات	17	880	5076%	-	-100%	700		1,597	399	457.19
الودائع الثابتة وبإنذار/ القطاع الخاص / الافراد	1055684	423,666	-60%	129,029	-70%	126,224	-2%	1,734,603	433,651	437542.63
مجموع ودائع ثابتة	1055701	455,947	-57%	129,029	-72%	126,924	-2%	1,767,601	441,900	437435.1
ودائع جارية بالعملات الاجنبية	16635	16,594	0%	39,627	139%	33,903	-14%	106,759	26,690	11866.27
المجموع	1430121	609,696	-57%	336,118	-45%	292,474	-13%	2,668,409	667,102	527696
المصرف الاهلي العراقي ((ش.م.خ)								-		
حسابات جارية دائنة / شركات	55419	106,246	92%	10,464	-90%	81,140	675%	253,269	63,317	40891.63
حسابات جارية دائنة / افراد	41105	38,845	-5%	39,644	2%	22,731	-43%	142,325	35,581	8617.78
مجموع حسابات جارية دائنة	96524	145,091	50%	50,108	-65%	103,871	107%	395,594	98,899	38921.38
حسابات التوفير	31081	98,127	216%	66,259	-32%	53,672	-19%	249,139	62,285	27978.05
الودائع الثابتة بإنذار القطاع الخاص / شركات	1500	11,400	660%	12,209	7%	3,064	-75%	28,173	7,043	5544.61
الودائع الثابتة / افراد	12577	20,403	62%	18,331	-10%	12,525	-32%	63,836	15,959	4025.16
مجموع الودائع الثابتة	14077	31,803	126%	30,540		15,589		92,009	23,002	9467.26

فيما يخص مصرف بغداد يمكن وبسهولة ملاحظة الزيادة البسيطة في مؤشرات البحث الثلاثة لهذا لمصرف على مدى الاعوام 2012–2014 حيث بلغت الحسابات الجارية الدائنة ارتفاعا ملحوظا في سنة 2014 اذ بلغت (666.385) مليون دينار بينما انخفضت في عام 2015 الى (267.545) مليون دينار وكذلك نلاحظ الانخفاض في حسابات التوفير اذ حققت ارتفاعا خلال الاعوام من 2012 الى 2014 وبدأ الانخفاض في عام 2015 اذ بلغ مجموع ما حصل عليه المصرف (308.830) مليون دينار وكذا الحال بالنسبة للودائع الثابتة إذ سجلت ارتفاعاً في العامين 2012 و2013 وكان (58.837) و (71.815) مليون دينار وبدأت بالتراجع في عام 2014 حيث بلغت (63.506) مليون دينار وكان الانخفاض الأكبر في عام 2015 اذ بلغت (50.126) مليون دينار اما الحسابات الجارية بالعملات الأجنبية أيضا كان لها نصيبا في الانخفاض اذ بلغ أكثر ارتفاع لها

في عام 2014 وكان (289.801) مليون دينار وانخفضت في عام 2015 الى (219.302) مليون دينار بينما تظهر بوادر التراجع خصوص مجموع الحسابات الجارية الدائنة في المصرف عام 2015 كما يبين ذلك الشكل (1) ومما جاء في اعلاه نلاحظ ان السبب الرئيس الذي ادى الى ارتفاع وانخفاض الوادئع المصرفية الخاصة بمصرف بغداد خلال اعوام البحث هي اقبال زبائن المصرف على ايداع امواله لدى المصرف مما ادى الى الارتفاع في حجم الودائع والاستفاده من الفائدة عليها كون هناك سيولة فائضة عن حاجتهم والعكس هو الصحيح .

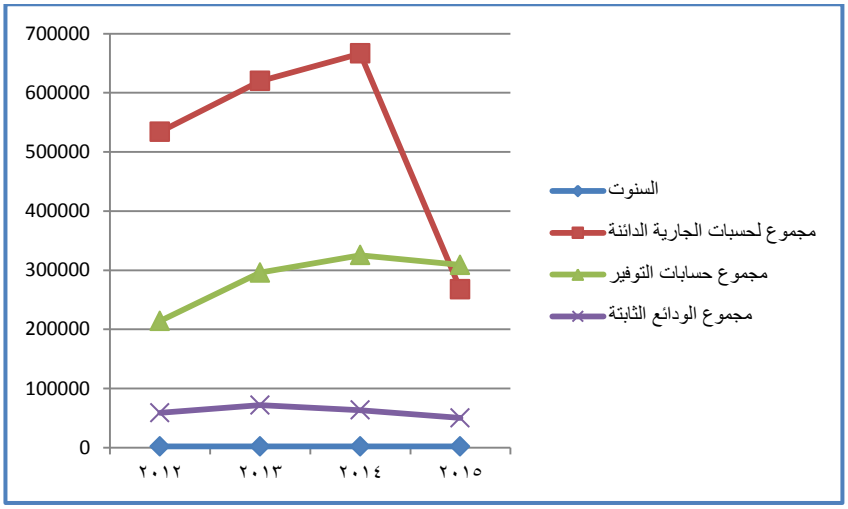

الشكل (1) الودائع المصرفية لمصرف بغداد للمدة 2012- 2015

وبخصوص مصرف المنصور للاستثمار فيلاحظ زيادة أيضا في كافة المؤشرات الثلاثة حتى عام 2013 ومن ثم ما لبثت تلك المؤشرات بالانخفاض خصوصا عام 2015 حيث نلاحظ ان مجموع الحسابات الجارية الدائنة قد سجل ارتفاعاً خلال الاعوام البحث و بلغ في عام 2015 (877.112) مليون دينار وفيما يخص حسابات التوفير سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2014 اذ بلغت (52.756) مليون دينار وانخفضت بشكل ملحوظ في عام 2015 وقد بلغت (39.979) مليون دينار وأيضا نلاحظ الانخفاض الشديد في مجموع الودائع الثابتة اذ سجلت ارتفاعاً في عام 2013 حيث بلغت (11.486) مليون دينار وانخفضت بشدة في عام2014 حيث كانت (3.722) مليون دينار وبعد ذلك أيضا سجلت انخفاضاً في عام 2015 وكانت (2.384) مليون دينار والحال كذلك في الودائع الجارية بالعملات الأجنبية حيث سجلت انخفاضاً ملحوظاً في عام2014 اذ كانت(15.264) عما كانت عليه في عام 2013 حيث كانت (20.443) مليون دينار فيما شهدت ارتفاعا في عام 2015 بقيمة(20.113)مليون دينار الودائع الثابتة وهذا ما بينه الشكل (2) ان ارتفاع حجم ودائع مصرف المنصور للاستثمار جاء نتيجة المبالغ المودعة لدى هذا المصرف على اختلاف انواعها وخصوصا الحسابات الجارية ونتيجة الازمة المالية التي حدثت في عام 2014 بدأ الانخفاض في حجم الودائع المصرفية وتعزو اسباب هذا الانخفاض الى خوف الزبائن من ايداع اموالهم لدى المصارف مما ادى الى سحب جزاً منها وايضا الى النقص الحاصل في سيولة الزبائن النقدية .

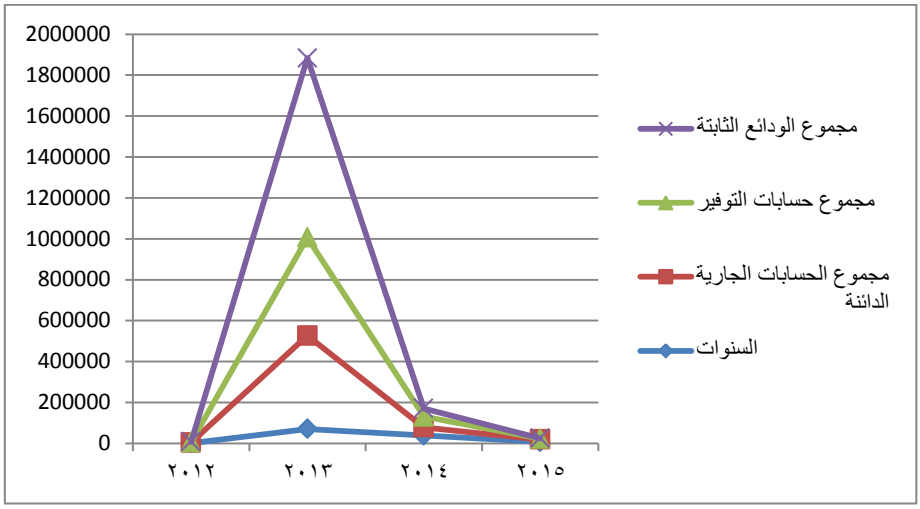

الشكل (2) الودائع المصرفية لمصرف المنصور للاستثمار للمدة 2012– 2015

اما المصرف التجاري العراقي فقد كانت مؤشراته تدل على تراجع كبير ابتدأ منذ عام 2012 وحتى العام 2015 اذ شهدت الحسابات الجارية الدائنة بمختلف القطاعات انخفاضاً ملحوظاً حيث بلغت في عام 2014 (130.976) مليون دينار حيث انخفضت في عام 2015 الى(98.073) مليون دينار وكذا الحال لحسابات التوفير اذ شهدت هي الاخرى انخفاضاً عام 2015 اذ بلغت قيمتها (33.576) مليون دينار عما كانت عليه في عام 2014 (36.486) مليون دينار وكان للودائع الثابتة حصتها في الانخفاض أيضا خلال مدة البحث حيث بدأ الانخفاض بشكل ملحوضاًمن عام 2014 اذ بلغت(129.029) مليون دينار عما كانت عليه في عام 2013 (455.947) مليون دينـار واستمر الانخفاض لـعام 2015 حيث كانت قيمتها (126.924) مليون دينار إما ما يخص الودائع الجارية بالعملات الأجنبية ارتفعت في عام 2014 الى (39.627) مليون دينار عن عام 2013 حيث كانت بقيمة (16.594) مليون دينار وفي عام 2015 سجلت انخفاضاَ الى (33.903) مليون دينار وكان ابرز تراجع لمجموع الودائع الثابتة كما يبين ذلك الشكل (3) كذلك ان الأسباب التي أدت الى ارتفاع وانخفاض حجم الودائع المصرفية لدى المصرف التجاري العراقي عينة البحث خلال الأعوام (2012–2015) هي عينها الأسباب التي أدت ارتفاع وانخفاض حجم الودائع المصرفية لدى مصرفي بغداد والمنصور للاستثمار .

الشكل (3) الودائع المصرفية لمصرف التجاري العراقي للمدة 2012 – 2015

لا يكاد المصرف الاهلي العراقي يشذ هو الاخر عن قاعدة التراجع في مؤشراته التي ارتفعت الى عام 2013 ومن ثم تراجعت وبشكل اقل حدة من مصرف المنصور في العامين التاليين حيث بلغ مجموع الحسابات الجارية الدائنة في عام 2013 (145.091) مليون دينار مسجلاً بذلك ارتفاعاً عما كان عليه في عام 2012 اذا كانت (96.524) مليون دينار وبدأ التراجع بشكل كبير في عام 2014 اذا بلغت (50.108) مليون دينار وفي عام 2015 شهدت ارتفاعاً ملحوظا بقيمة (103.871) مليون دينار اما حسابات التوفير هي ايضاً شهدت انخفاضاً وبشكل كبير عما كانت عليه في عام 2013 حيث بلغت (98.127) مليون دينار وبدأ الانخفاض في عام 2014 حيث كانت (66.259) مليون دينار واستمر الانخفاض في عام 2015 الى (53.672) مليون دينار اما فيما يخص مجموع الودائع الثابتة بدأت بالارتفاع من سنة 2013 حيث بلغت قيمتها في سنة 2013(31.803) مليون دينار عما كانت عليه في عام 2012 و كانت قيمتها (14.077) مليون دينار وبدأ الانخفاض في عام 2014 بسيطاً حيث بلغت قيمتها (30.540) مليون دينار وانخفضت الى ما يقارب النصف في عام 2015 و بقيمة (15.589) مليون دينار كما يبين ذلك الشكل (4) ان الانخفاض في حجم الودائع المصرفية لدى المصرف بدأ بشكل تدريجي خلال اعوام البحث بسبب عدم اقبال الزبائن على ايداع اموالهم لدى المصرف كونهم تأثروا نقدياً بالازمة التي عصفت بالعراق بسبب الانخفاض في سعر برميل النفط مما ادى الى انعكاس ذلك سلباً على قدرتهم المالية .

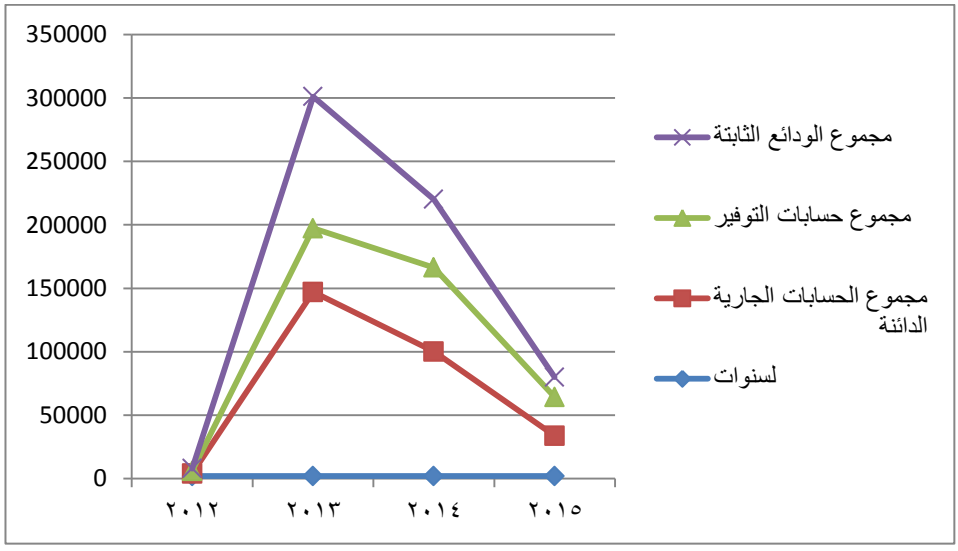

الشكل (4) الودائع المصرفية للمصرف الاهلي العراقي للمدة 2012– 2015

وما يمكن ملاحظته مدى الأثر الكبير في انخفاض كافة المؤشرات في المصارف قيد البحث في الآونة الأخيرة والتي أبرزت من خلال الوضع الاقتصادي الصعب للبلد وحالة التقشف التي يعيشها بسبب الأزمة المالية الراهنة والتي سببها الانخفاض الكبير في أسعار النفط عالميا ومحلياً إذ كان أكثر المصارف تذبذبا مصرف المنصور بينما كان اقل المصارف تأثرا مصرف بغداد .

ثانياً التحليل الإحصائي للودائع المصرفية للمصارف عينة البحث والمقارنة بينها .

استخدمت الباحثة الانحراف المعياري كوسيلة لبيان مدى طبيعة تشتت البيانات في المؤشرات المتعلقة بالبحث ومن ثم المقارنة بين أداء المصارف المستهدفة في البحث تبعا لكل مؤشر وخلصت النتائج المبينة في الجدول (2) إلى ما يلي :

كانت قيمة الانحراف المعياري لمؤشر (مجموع الحسابات الجارية الدائنة) للمصرف الأهلي العراقي الأقل من بين نظيراتها للمصارف الأخرى إذ بلغت (38921.38) بينما كان القيم الأكبر لمصرف لمنصور وبلغت (329372) وهذه النتيجة توضح مدى قلة التشتت في هذا المؤشر في المصرف التجاري العراقي مقارنة بالمصارف الأخرى وكانت قيمة الانحراف المعياري لمؤشر (مجموع حسابات التوفير) لمصرف المنصور الأقل مقارنة بذات قيمة المؤشر للمصارف الأخرى إذ بلغت تلك القيمة (6700.47) وتبين مدى قلة التشتت والتذبذب لهذا المؤشر تماما عكس قيمته في مصرف بغداد والتي بلغت (49478.4) بينما كانت قيمة الانحراف المعياري الخاصة بمؤشر مجموع الودائع الثابتة لمصرف المنصور الأقل مقارنة بذات قيمة المؤشر للمصارف الأخرى إذ بلغت (4108.06) والتي تشير إلى مدى قلة التشتت لهذا المؤشر مقارنة بالمصارف الأخرى وإما اكبر قيمة للانحراف المعياري فكانت للمصرف التجاري العراقي وبلغت (437435.1) من خلال النظرة الاستقرائية لبيانات البحث مضافا إليها نتائج التحليل الإحصائي الخاص بالانحراف المعياري لمؤشرات البحث خلصت الباحثة إلى أن هناك تفاوتا في الأداء المالي لكافة المصارف فضلا عن التراجع الملحوظ في السنتين الأخيرتين في تلك المؤشرات وذلك لسببين :-

الأول : نتيجة الوضع الراهن الذي يعيشه البلد متمثلا بالأزمة الاقتصادية التي يمر بها العراق وتسود حالة التقشف في اقتصاد العراق مما أدى إلى قلة الأموال المودعة في المصارف بشكل عام وتبعات ذلك من قلة السيولة التي تستخدمها المصارف في نشاطها المالي متمثلاً بمنح القروض المصرفية المتنوعة .

الثاني : ظهور حالة من التذبذب في أداء المصارف نتيجة تنوع الآليات والفقرات المالية التي يعتمدها كل مصرف مما أتاح لمصارف نوعا من توفير الأموال وفق قنوات ربما لا تتوفر أو لا تعتمدها المصارف الأخرى.

جدول (2) يبين قيم الانحراف المعياري لمؤشرات البحث في كافه المصارف المستهدفة للمدة (2012-2015)

اسم الحساب	مصرف بغداد	مصرف.المنصور	المصرف.التجاري العراقي	المصرف الاهلي العراقي
مجموع الحسابات الجارية الدائنة	178227	329372	109713	38921.38
مجموع حسابات التوفير	49478.4	6700.47	3352.89	27978.05
مجموع الودائع الثابتة	9058.08	4108.06	437435.1	9467.2
الودائع الجارية بالعملات الأجنبية	49457.79	5737.54	11866.27	-

ثالثاً:تحليل إجمالي المؤشرات للقروض المصرفية في المصارف عينة البحث في العراق للمدة(2012-2015)

بعد إن تم التعرف على طبيعة الودائع والحسابات الجارية وحسابات التوفير في المصارف المتضمنة في عينة البحث وجب إلقاء نظرة على طبيعة القروض قصيرة الأمد التي تقدمها تلك المصارف، فمن خلال الجدول (3) يتضح بأن هناك تأرجحا في قيم القروض قصيرة الأجل التي تقدمها المصارف قيد البحث باستثناء المصرف التجاري العراقي الذي شكل ارتفاعا في منح تلك القروض خلال المدة 2012-2015، يليه مصرفا المنصور وبغداد بارتفاعات طفيفة لتلك القروض الممنوحة، في حين ترتفع القروض الممنوحة في المصرف الأهلي وما تلبث إن تنخفض خصوصا في العام 2015 كما تبينه الأشكال (5) (6) (7) (8) تلك الحقائق. ونلاحظ إن مصرف بغداد قد منح قروضا قصيرة الأجل في عام 2012 بقيمة (105.968) مليون دينار وما لبثت إذ ارتفعت في عام 2013 إلى (153.702) مليون دينار وحققت زيادة بسيطة في عام 2014 بقيمة (155.769)مليون دينار ثم تراجعت في عام 2015 إلى (133.781)مليون دينار كما يوضحه الشكل (5) .

جدول (3) نسب التغير للقروض الممنوحه من قبل المصارف عينة البحث للمدة (2012- 2015)

(المبلغ بملايين الدنانير)

القروض الممنوحة	عام 2012	عام 2013	نسبة التغيير	عام 2014	نسبة التغيير	عام 2015	نسبة التغير	مجموع القروض	متوسط القروض	الانحراف المعياري
مصرف بغداد										
قرروض قصيرة الاجل / شركات	11,699	14,044	20%	27,012	92%	72,401	168%	125,156	31,289	28223.20
قرروض قصيرة الاجل / دينار	49,902	89,789	80%	90,459	1%	47,180	-48%	277,330	69,333	24035.21
قروض قصيرة الاجل / عملة اجنبية	44,367	49,869	12%	38,298	-23%	14,200	-63%	146,734	36,684	15716.31
قروض ممنوحة قصيرة الاجل	105,968	153,702	45%	155,769	1%	133,781	-14%	549,220	137,305	23135.70
مصرف المنصور للاستثمار										
قروض قصيرة الاجل / قطاع خاص / شركات وجمعيات	9,782	2,800	-100%	427	-85%	2,244	426%	15,253	38	4106.16
قروض قصيرة الاجل / قطاع خاص / افراد	39,906	44,390	11%	56,313	27%	55,049	-2%	195,658	489	8041.43
قروض ممنوحة قصيرة الاجل	49,688	47,190	-5%	56,740	20%	57,293	1%	210,911	52,728	5061.17
المصرف التجاري العراقي										
قروض قصيرة الاجل /قطاع خاص / الشركات والجمعيات	291	-	-100%	-		131		422	106	138.22
قروض قصيرة الاجل / قطاع خاص / افراد	160	685	328%	3,160	361%	6,070	92%	10,075	2,519	2704.86
قروض قصيرة الاجل / عالم خارجي						98	0%	98	25	
قروض ممنوحة قصيرة الاجل	451	685	52%	3,160	361%	6,299	99%	10,595	2,649	2724.70
المصرف الاهلي العراقي									-	
قروض طويلة الاجل / شركات وجمعيات	6,244	15,976	156%	61,568	285%	110,829	80%	194,617	48,654	47954.70
قروض طويلة الاجل / افراد	7,063	15,418	118%	22,695	47%	26,218	16%	71,394	17,849	8480.79
قروض سيارات	20,221	42,128	108%	29,838	-29%	12,370	-59%	104,557	26,139	12831.45
قروض ممنوحة طويلة	33,528	73,522	119%	114,101	55%	149,417	31%	370,568	92,642	50146.21
قروض قصيرة الاجل / شركات وجمعيات	3,735	3,770	1%	15,881	321%	11,521	-27%	34,907	8,727	6013.26
قروض قصيرة الاجل / افراد	12,920	13,097	1%	7,377	-44%	2,993	-59%	36,387	9,097	4859.09
قروض قصيرة الاجل	16,655	16,867	1%	23,258	38%	14,514	-38%	71,294	17,824	3775.66
قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	499	413	-17%	226	-45%	5	-98%	1,143	286	219.13
مجموع القروض	50,682	90,802	79%	137,585	52%	163,936		443,005	110,751	50182.84

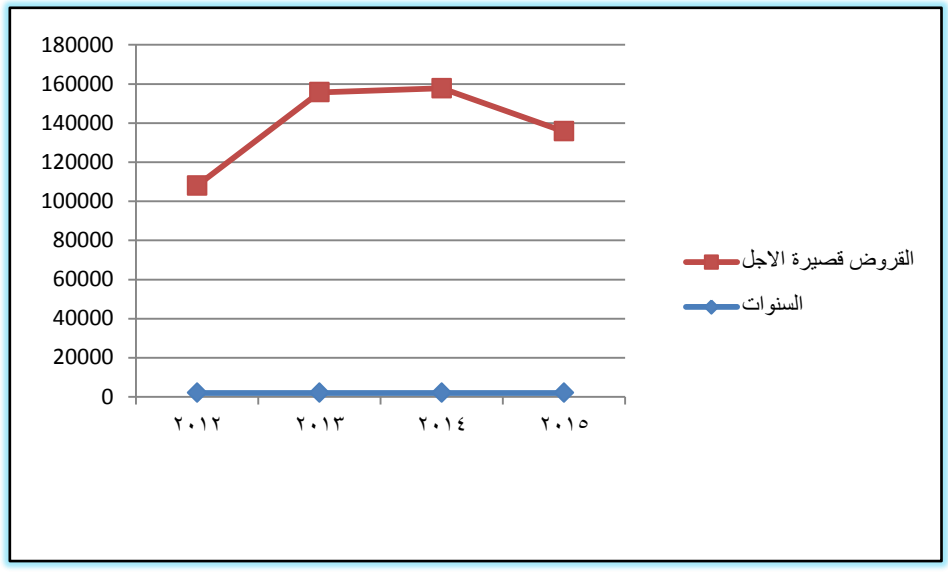

الشكل (5) القروض المصرفية الممنوحة مصرف بغداد للمدة 2012 – 2015

أما فيما يخص مصرف المنصور للاستثمار فنلاحظه قد سجل ارتفاعاً بسيطاً في منح القروض قصيرة الأجل للسنوات قيد البحث حيث سجل انخفاضا في سنة 2013 وبقيمة (47.190) مليون دينار عما كان عليه في سنة 2012 حيث كان (49.688) وحقق ارتفاعا ملحوظا لسنة 2014 وبقيمة (56.740) مليون دينار وفي سنة 2015 شهد زيادة وبنسبة قليلة حيث بلغت (57.293) مليون دينار وهذا ما يوضحه الشكل (6) .

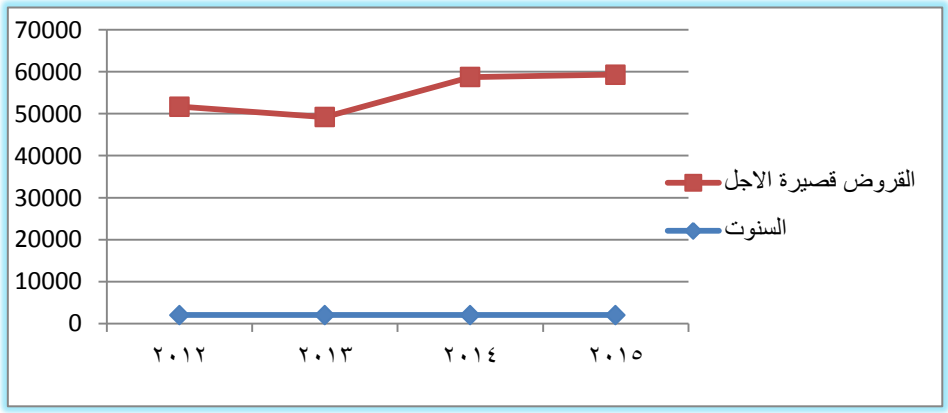

الشكل (6) القروض المصرفية الممنوحة مصرف المنصور للاستثمار للمدة 2012– 2015

وبخصوص المصرف التجاري العراقي نلاحظ بأن في سنة 2015 قد شهد تنوع وزيادة في منح القروض عما كان عليه في للأعوام 2012، 2013، 2014 حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة قصيرة الأجل في سنة 2015 (6.299) مليون دينار إذ كانت قيمتها في سنة 2014 (3.160) مليون دينار وفي سنة 2013 كانت قيمتها (6.85)مليون دينار وهو أكثر من سنة2012حيث كانت قيمتها(4.51)مليون دينار وهذا ما يبينه الشكل رقم (7)

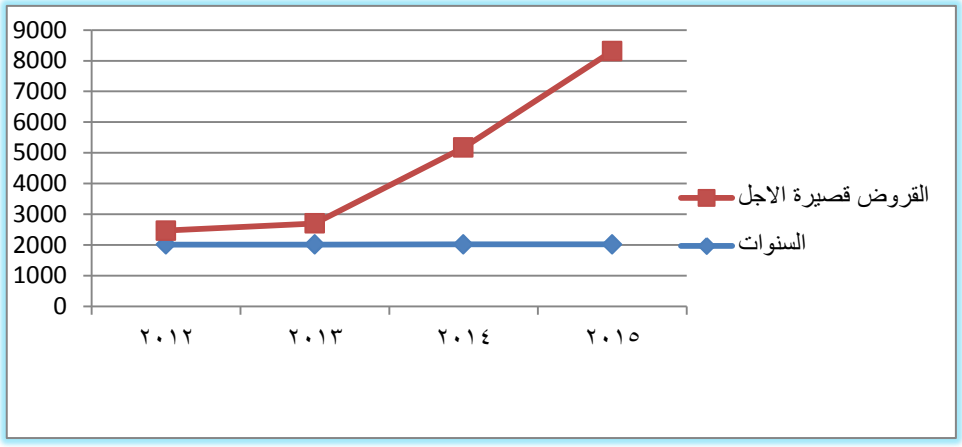

الشكل (7) القروض المصرفية الممنوحة مصرف التجاري العراقي للمدة 2012- 2015

ونأتي إلى المصرف الأهلي العراقي حيث نلاحظ بأن المصرف قد نوع في منحه للقروض حيث يمنح القروض الطويلة الأجل و قصيرة الأجل وقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة لزبائنه ، قد بلغت القروض طويلة الأجل الممنوحة في عام 2012 (33.528) مليون دينار وارتفعت في عام 2013 إلى (73.522) مليون دينار وأيضا استمرت في الارتفاع في عام 2014 إلى (114.101) مليون دينار إلى أن وصلت في عام 2015 (149.417) مليون دينار ، وفيما يخص القروض قصيرة الأجل فقد بلغت في عام 2012 (16.655) مليون دينار وسجلت ارتفاعا طفيفا في عام 2013 وبقيمة (16.867) مليون دينار وفي عام 2014 حققت ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت قيمتها (23.258) مليون دينار أما عام 2015 فقد انخفضت وبشكل كبير إلى (14.514) مليون دينار وأخيرا نرى إن المصرف قد منح قروضا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبقيمة (499) مليون دينار في عام 2012 وانخفضت قيمتها في عام 2013 إلى (413) مليون دينار إما عام 2014 فكانت لها حصتها في الانخفاض الأكبر حيث بلغت قيمتها (226) مليون دينار أما عام 2015 فكان الانخفاض بنسبة كبيرة جدا اذ بلغت (5) مليون دينار وهو كما موضح في الشكل (8) .

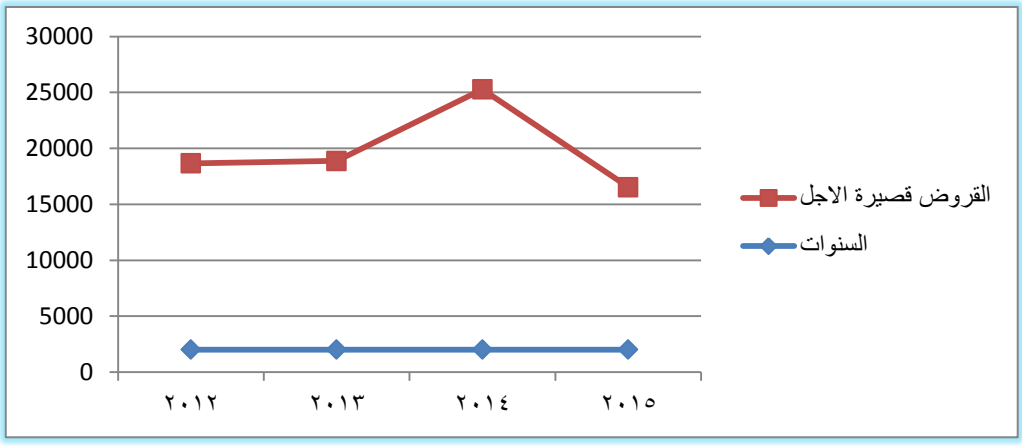

الشكل (8) القروض المصرفية الممنوحة مصرف الأهلي العراقي للمدة 2012- 2015

ومما سبق أعلاه يمكن ملاحظة إن هناك ارتفاعاً وانخفاض في عملية منح القروض المصرفية للمصارف عينة البحث كافة وعلى مدى الأعوام (2012-2015) وأسباب ذلك هو تأثر المصارف بالأزمة المالية والتي سببها انخفاض أسعار النفط حيث كان التقلب في منح القروض واضحاً جداً وذلك بسبب أن المصارف تعتمد في منح القروض المصرفية المختلفة على ما تحصل عليه من ودائع من زبائنها لأنها كما ذكرنا سلفاً لا تعمل برؤوس أموالها وإنما تعمل بأموال المودعين حيث أن الانخفاض في حجم الودائع المصرفية سببه كما معروف انخفاضاً في حجم السيولة النقدية لدى القطاع العام والخاص .

رابعاً : التحليل الإحصائي للقروض قصيرة الأمد التي تقدمها المصارف قيد البحث.

وللتمعن أكثر في دراسة طبيعة أداء تلك المصارف في منح القروض قصيرة الأجل استخدم الانحراف المعياري كمقياس ومعيار وكما يوضح الجدول (4) النتائج التي أبرزت أفضلية للمصرف التجاري العراقي بهذا الخصوص كونه صاحب اقل قيمة انحراف معياري مقارنة بالمصارف الأخرى إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري الخاصة به (2724.70) ومن ثم تلاه المصرف الأهلي العراقي وبانحراف معياري قدره (3775.66) ثم مصرف المنصور بانحراف معياري قدره (5061.17)، في حين حل مصرف بغداد أخيرا وبأكبر انحراف معياري بلغ (23135.70) .

جدول (4) الانحراف المعياري للقروض قصيرة الاجل في المصارف المستهدفة

المصـــــــــــــــرف	الانحراف المعيـــــاري
مصرف بغـــــــــداد	23135.70
مصرف المنصـــــــــــور	5061.17
المصرف التجاري العـــــراقي	2724.70
المصرف الأهلي العـــــــــراقي	3775.66

خامساً: اختبار الفرضيات

1- التحليل الإحصائي للعلاقة بين إجمالي مؤشرات الودائع المصرفية وإجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصارف قيد البحث :-

يوضح جدول (5) قيم معامل ارتباط بيرسون واختبار (T) لمعنوية العلاقة بين إجمالي مؤشرات الودائع المصرفية وإجمالي مؤشرات القروض المصرفية ، اذ تم احتساب معامل بيرسون كما في الجدول (5) .

جدول (5) قيم معامل ارتباط بيرسون واختبار (T) لمعنوية العلاقة بين إجمالي مؤشرات الودائع المصرفية وإجمالي مؤشرات القروض المصرفية

	إجمالي مؤشرات الودائع المصرفية	معامل ارتباط بيرسون (r)	قيمة (T) المحتسبة	الدلالة
اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية	مصرف بغداد	0.388	1.683	غير دال معنويا
	مصرف المنصور	0.637	3.305	دال معنويا
	المصرف التجاري العراقي	0.565	2.739	دال معنويا
	المصرف الاهلي العراقي	0.733	4.310	دال معنويا

قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (16) = 2.11

وقد أظهرت النتائج ما يأتي :-

1- ان قيمة معامل ارتباط بيرسون بين إجمالي مؤشرات الودائع المصرفية وإجمالي مؤشرات القروض المصرفية في مصرف المنصور قد بلغت (0.388) وهي قيمة طردية موجبة إلا أنها غير ذات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) نظرا لكون قيمة (T) المحتسبة لها والبالغة (1.683) اصغر من نظيرتها الجدولية التي تساوي (2.11) عند ذات مستوى المعنوية (0.05)، وتفسير هذه النتيجة انه كلما زاد الاهتمام بالودائع واستقطابها أدى ذلك إلى زيادة في القروض الممنوحة والسبب في ذلك يعود إلى تأثير الأزمة المالية على استقطاب الودائع المصرفية ، وبذلك يتم رفض الفرضية الأولى والتي تنص على "وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية واجمالي مؤشرات القروض في المصارف عينة البحث للمدة 2012–2015 في ظل الازمة المالية في العراق "والتي انبثقت عنها الاتي :

- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية و اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في مصرف بغداد في ظل الازمة المالية.
- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية و اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في مصرف المنصور في ظل الازمة المالية.
- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية و اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف التجاري العراقي في ظل الازمة المالية.
- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية و اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف الاهلي العراقي في ظل الازمة المالية.

2- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين إجمالي مؤشرات الودائع المصرفية وإجمالي مؤشرات القروض المصرفية (0.637) وهي قيمة موجبة طردية ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) لكون قيمة (T) المحتسبة التي بلغت (3.305) اكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (2.11) ، وتعكس هذه النتيجة تصورا نحو ارتفاع ملحوظاً في القروض الممنوحة كلما كانت هناك ودائع ، وهكذا يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص "وجود تاثير ذي دلالة معنوية لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية واجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصارف قيد البحث للمدة 2012–2015 في ظل الازمة المالية في العراق" ايضاً تم التوصل اليها من خلال الاتي

- يوجد تأثير ذي دلالة معنوية لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية و اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في مصرف بغداد في ظل الازمة المالية.
- يوجد تأثير ذي دلالة معنوية لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في مصرف المنصور في ظل الازمة المالية.
- يوجد تأثير ذي دلالة معنوية لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف التجاري العراقي في ظل الازمة المالية.
- يوجد تأثير ذي دلالة معنوية لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف الاهلي العراقي في ظل الازمة المالية.

3- كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية واجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف التجاري العراقي (0.565) وهي قيمة طردية موجبة دالة معنوياً عند مستوى معنوية (0.05) لأن قيمة (T) المحتسبة والبالغة (2.739) اكبر من نظيرتها الجدولية والتي كانت مساوية الى (2.11)، وبذلك نستنتج بأن التراجع في الودائع في هذا المصرف انعكس بشكل واضح على حجم القروض الممنوحة والسبب في ذلك يعود الى تأثير الازمة المالية على حجم الودائع المصرفية مما انعكس سلباً على حجم القروض الممنوحة وعلى هذا الاساس يتبين على انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية واجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف التجاري العراقي في ظل الازمة المالية ".

4- كما بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين إجمالي مؤشرات الودائع المصرفية وإجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف الأهلي العراقي (0.733) وهي قيمة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(0.05) نظرا لكون قيمة (T) المحتسبة والبالغة (4.310) اكبر من نظيرتها الجدولية التي تساوي (2.11) عند ذات مستوى المعنوية (0.05) وتفسير هذه النتيجة يبين مدى تضرر هذا المصرف بشكل كبير إذ بتراجع الودائع فيه سيؤدي إلى تراجع كبير ملحوظ في القروض الممنوحة، كون الأزمة المالية قد أثرت على انخفاض حجم الودائع التي يحتفظ بها هذا المصرف من زبائنه والتي انعكست بدورها على حجم ما يمنحه هذا المصرف من قروض مختلفة لزبائنه وبناءا على ما تقدم نلاحظ بانه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية وإجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف الأهلي العراقي في ظل الأزمة المالية ".

أجمالا ونتيجة لما تقدم في اعلاه (إي قبول ما نسبته 75% من الفرضية الأولى) نستنتج قبول الفرضية الأولى والتي تنص على " وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية واجمالي مؤشرات القروض في المصارف عينة البحث للمدة 2012–2015 في ظل الازمة المالية في العراق ".

مما سبق نلاحظ الدور الكبير للازمة المالية التي مر بها العراق والتي انعكست بشكل سلبي ومؤثر في عمل المصارف من ناحية قبول الودائع المصرفية وتشغيلها عن طريق منح القروض المصرفية المختلفة وهذا بدوره أيضا يؤثر على انخفاض أرباح تلك المصارف والذي ربما يؤدي الى التراجع في أداء عملها بشكل صحيح .

2– التحليل الإحصائي لتأثير إجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في إجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصارف قيد البحث .

يبين الجدول **(6)** بعض الاصطلاحات الإحصائية التي سيتم استخدامها في تحليل اثر إجمالي مؤشرات الودائع المصرفية وإجمالي مؤشرات القروض المصرفية لكل مصرف على حدة، باستخدام معادلة الانحدار البسيط و كالأتي: $\mathbf{Y = a + \beta i\ Xi}$

Yاذ ان : المتغير التابع (إجمالي مؤشرات القروض الصرفية) B : معامل الانحدار

x : المتغير المستقل (إجمالي مؤشرات الودائع المصرفية) I : رمز دلالة للمتغير المستقل وهو يساوي 1,2,3,4

جدول (6) المصطلحات الاحصائية المستخدمة في تحليل الانحدار

جدول المعلمات الاحصائية	
المعامل / الدالة	**المؤشر**
R Square	تشير الى قيمة معامل التحديد الذي يقيس جودة نموذج الانحدار، فكلما اقتربت قيمة معامل التحديد من 100%، دل ذلك على جودة نموذج الانحدار لتمثيل الظاهرة المدروسة.
F-Test	يتم استخراج قيمة هذا الاختبار من جدول تحليل التباين (ANOVA) ومن خلالها يتم معرفة وجود تأثير للمتغير التفسيري في المتغير الاستجابي من عدمه من خلال مقارنة تلك القيمة مع نظيرتها الجدولية واتخاذ القرار.
A	يشير الى تقاطع خط الانحدار، ويمثل قيمة Y التقديرية عندما تكون (X=0).
Beta	تشير الى قيمة B المعيارية والتي تكون اكثر دقة واكثر تفهما عند التفسير

لأجل اتخاذ قرار بشأن الفرضية الثانية سيتم دراسة تأثير اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية واجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصارف عينة البحث المستهدفة عبر احتساب معادلة الانحدار الخطي البسيط بأستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS) وتفسير النتائج المبينة في الجدول (7) كما يلي :

جدول (7) يبين نتائج قيم المعاملات المستخدمة في قياس تأثير اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية واجمالي مؤشرات القروض المصرفية.

Coefficients						
Y	**X اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية**	**الحد الثابت A**	**معلمة الانحدار Beta**	**قيمة (F) المحتسبة**	**معامل التحديد (R^2)**	**الدلالة**
اجمالي مؤشرات القروض المصرفية	مصرف بغداد	**46049.43**	**0.05**	**21.44**	**0.19**	**غير دال معنويا**
	مصرف المنصور	**4610.74**	**0.11**	**47.72**	**0.56**	**دال معنويا**
	المصرف التجاري العراقي	**2772.53**	**0.17**	**51.86**	**0.40**	**دال معنويا**
	المصرف الأهلي العراقي	**4877.62**	**0.26**	**69.26**	**0.76**	**دال معنويا**

قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية (1,2) ومستوى معنوية (0.05) = 38.50

1- تبين نتائج التحليل الاحصائي وفق الجدول (7) عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في مصرف بغداد لكون قيمة (F) المحتسبة والبالغة (21.44) اقل من نظيرتها الجدولية والتي تساوي (38.50)، كما فسر المتغير المستقل (اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية)ما نسبته (19%) من اجمالي الانحرافات في قيم المتغير الاستجابي المعتمد (اجمالي مؤشرات القروض المصرفية) وهو ما عكسته قيمة معامل التحديد، وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في مصرف بغداد كما يلي :

اجمالي مؤشرات القروض المصرفية = 46049.43 + (0.05) اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية

وتشير قيمة معامل الانحدار والبالغة (0.05) بأن زيادة في اجمالي الودائع المصرفية بمقدار وحدة واحدة تصاحبها زيادة ضئيلة ايضا في اجمالي القروض الممنوحة قدرها (0.5%). وبهذا يمكن القول على انه "يوجد تأثير ذي دلالة معنوية لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية واجمالي مؤشرات القروض المصرفية في مصرف بغداد في ظل الازمة المالية ".

2- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وفق الجدول(7)جود تأثير ذي دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في مصرف المنصور لكون قيمة

(F)المحتسبة والبالغة(47.72) اكبر من نظيرتها الجدولية والتي تساوي (38.50)، كما استطاع المتغير المستقل (اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية)ان يفسرما نسبته(56%)من اجمالي الانحرافات في قيم المتغير المعتمد (اجمالي مؤشرات القروض المصرفية)وهو ما عكسته قيمة معامل التحديد، وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في مصرف المنصوركما يلي :

اجمالي مؤشرات القروض المصرفية = 4610.74 + (0.11) اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية

وتشير قيمة معامل الانحدار والبالغة (0.11) بأن زيادة في اجمالي الودائع المصرفية بمقدار وحدة واحدة تصاحبها زيادة في اجمالي القروض الممنوحة قدرها (11%) والعكس صحيح. وبذلك يمكن القول "وجود تأثير ذي دلالة معنوية لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في مصرف المنصور في ظل الازمة المالية ".

3-كما اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وفق الجدول (7) وجود تأثير ذي دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) ايضا لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف التجاري العراقي لكون قيمة (F) المحتسبة والبالغة (51.86) وهي اكبر من نظيرتها الجدولية والبالغة (38.50)، كما فسر المتغير المستقل (اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية) (40%) من اجمالي الانحرافات في قيم المتغير المعتمد (اجمالي مؤشرات القروض المصرفية)وهوماعكسته قيمة معامل التحديد، وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية واجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف التجاري العراقي كمايلي :

اجمالي مؤشرات القروض المصرفية = 4877.62 + (0.17) اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية

وتعكس قيمة معامل الانحدار والبالغة (0.17) بأن زيادة في اجمالي الودائع المصرفية بمقدار وحدة واحدة تصاحبها زيادة في اجمالي القروض الممنوحة قدرها (17%) والعكس صحيح في حالة النقصان. و يتبين من ذلك "وجود تأثير ذي دلالة معنوية لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف التجاري العراقي في ظل الازمة المالية ".

4-اشارت نتائج التحليل الاحصائي في الجدول (7) وجود تأثير ذي دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) ايضا لاجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف الاهلي العراقي لكون قيمة (F) المحتسبة والبالغة (69.26) وهي اكبر من نظيرتها الجدولية والبالغة (38.50)، كما فسر المتغير المستقل (اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية) نسبة كبيرة قدرها(76%) من اجمالي الانحرافات في قيم المتغير المعتمد (اجمالي مؤشرات القروض المصرفية) وهو ما عكسته قيمة معامل التحديد، وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في اجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف التجاري العراقي كما يلي :

اجمالي مؤشرات القروض المصرفية = 2772.53 + (0.26) اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية

وتعكس قيمة معامل الانحدار والبالغة (0.26) بأن زيادة في اجمالي الودائع المصرفية بمقدار وحدة واحدة تصاحبها زيادة في إجمالي القروض الممنوحة قدرها (26%) والعكس صحيح في حالة النقصان. وما هذا الا

دلاله "بوجود تأثير ذي دلالة معنوية لإجمالي مؤشرات الودائع المصرفية في إجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصرف الأهلي العراقي في ظل الأزمة المالية ".إجمالا ونتيجة لذلك (اي قبول ما نسبته 75% من الفرضية الثانية) نستنتج قبول الفرضية الثانية والتي تنص على "وجود تأثير ذي دلالة معنوية لإجمالي مؤشرات الودائع المصرفية وإجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصارف قيد البحث للمدة 2012-2015 في ظل الأزمة المالية في العراق " ، كون الأزمة المالية التي عانى منها العراق في نهاية عام 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط قد أدت الى التأثير في عملية منح القروض المصرفية من قبل المصارف عينة البحث بشكل خاص نتيجة لانعكاس ذلك على الانخفاض في الودائع المصرفية المختلفة التي يحصل عليها المصرف من زبائنه كونها تمثل المصدر الرئيس والمهم لعمل المصارف وجزء كبير ومهم من رأس ماله .

المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1-أظهرت الدراسة في تحليلها لحسابات الودائع المصرفية للمصارف عينة البحث وخلال مدة الدراسة ان الودائع الجارية بمختلف أنواعها تشكل النسبة الأكبر من مجموع الودائع المصرفية تشكل النسبة الأكبر من الودائع المصرفية فقد أظهرت نتائج التحليل بأن هناك زيادة في حجم ودائع الحسابات الجارية لمصرف بغداد اذ بلغ متوسط الوديعة (521.909) دينار وجاء بعده مصرف المنصور للاستثمار بمتوسط وديعة (470.848) دينار ثم المصرف التجاري العراقي اذ بمقدار (166.006) دينار واخيراً جاء المصرف الاهلي العراقي حيث بلغ المتوسط (98.899) دينار .

2-ابرزت الدراسة بأن مجموع حسابات التوفير مصرف بغداد كان متقدما على بقية المصارف الاخرى بمتوسط مجموع الوديعة(286.059)دينار وجاء في المركز الثاني المصرف الاهلي العراقي بمقدار(62.285)دينار ثم مصرف المنصورللاستثمار بمتوسط قدره(42.746)دينار تبعه المصرف التجاري العراقي بمقدار(32.507) دينار

3-ثم اظهرت نتائج الدراسة باحتلال المصرف التجاري العراقي اولاً من بين المصارف عينة البحث بزيادة حجم ودائعه الثابتة حيث بلغ متوسط الوديعة(441.900)دينار ثم تلاه مصرف بغداد بمتوسط قدره(61.071)دينار ثم جاء بالمركز الثالث المصرف الاهلي العراقي بمعدل (23.002) دينار واخيرا مصرف المنصور للاستثمار بمقدار (6.304) دينار ، كما اظهرت نتائج الدراسة بأن مجموع الودائع الثابتة وبأنذار هي الاكثر نسبة من بقية الودائع الثابتة الاخرى .

4-اوضحت الدارسة بأن حجم الايداع بالودائع الجارية بالعملات الاجنبية لمصرف بغداد وذلك بمتوسط مقداره (231.401) دينار بينما بلغ في المصرف التجاري العراقي (26.690) دينار وفي مصرف المنصور بلغ الاقل من بين بقية المصارف اذ كان (15.994) دينار ونلاحظ خلو المصرف الاهلي العراقي مثل هكذا ايداع .

5- اظهر تحليل القروض المصرفية ان مصرف بغداد تقدم على بقية المصارف عينة البحث في منح القروض قصيرة الاجل لزبائنه والتي بدورها تنعكس ايجاباً على ارباحه كون ان حجم الودائع المصرفية لديه اكبر لذلك استثمارها للحصول على الارباح وهذا الجانب يدعم مركزه المالي .

6- اظهرت نتائج الدراسة ان المصرف الاهلي العراقي استثمر ايداعاته المصرفية في منح القروض المتنوعة (قصيرة الاجل ، متوسطة الاجل ، طويلة الاجل) بينما اقتصر مصرف بغداد والمنصور للاستثمار والمصرف التجاري العراقي على منح القروض قصيرة الاجل الطويلة الاجل .

ثانياً : التوصيات

1- كون ان الودائع المصرفية تمثل النسبه الاكبر من اجمالي مجموع الودائع المصرفية يجب على المصارف اتباع سياسة تنافسة اكثر حذر ودقة لجذب مثل هذا النوع من الودائع كونها تمثل النسبة الاكبر والاهم بين بقية الودائع الاخرى في ضوء الازمات المالية .

2- يجب على المصارف اتباع سياسة تحفيزية لجذب ودائع التوفير بما يتلائم مع الوضع السائد .

3- على المصارف ان تتبع جانب الحيطة والحذر فيما يخص الودائع الثابتة وبإنذار كون سحبها بشكل مفاجئ ينعكس سلباً على السيولة النقدية للمصرف والعمل على تشجيع بقية القطاعات للإيداع في مثل هذا النوع من الودائع بشكل يتلاءم مع السياسة التنافسية للمصرف.

4- على المصارف ان تتبع سياسة التنوع في جذب إيداعاتها المصرفية بالدينار العراقي والدولار لما يدرء عليها من أرباح تعزز من المكانة المالية للمصرف والتي تؤدي الى التنوع في مصادر ارباح المصارف وأيضا وتوزيع المخاطر بين انواع الودائع المختلفة بعد المقارنة في احتساب كلفتها و ما تجنيه من أرباح .

5- على المصارف ان تسعى جاهده للحصول الايداعات المصرفية لان هذا من صميم عملها والسبب الرئيس في بقائها واستمرارها في السوق المالية وفق سياسات تنافسية واستثمارية مناسبة لكي تتمكن من تشغيلها عن طريق منح القروض القصيرة الاجل والقروض الاخرى .

6- يجب على المصارف ان تقوم بمنح القروض المصرفية المختلفة ولكافة الأغراض لان هذا يساهم في التنوع في مصارد أرباحها وفقاً لحاجة الزبائن ورغباتهم للمساهمة في رفد القطاع الاقتصادي للبلد كما ان هذا التنوع يساعد في مواجهة الأزمات المالية للحد من اثأرها السلبية .

المصـادر

أولا: المصادر العربية

1- ابو شرار ، علي عبد الفتاح ، الازمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة/ احداثها – اسبابها –تداعياتها – اجراءاتها ، الطبعة الاولى ،عمان ، 2011-2012.

2- آل شبيب ، دريد كامل ، إدارة البنوك المعاصرة ،الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان - الاردن ، 2012.

3- بورقبة ، شوقي ، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، الطبعة الاولى ،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد – الاردن ، 2013 .

4- الجنابي ، هيل عجمي جميل ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، 2014 .

5- الحريري ، محمد سرور، إدارة الأزمات الاقتصادية وطرق حل المشكلات الإدارية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان الأردن ، 2012 .

6- الحسيني ، فلاح حسن عداي و الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2008.

7- الدوري ، زكريا و السامرائي ، يسرا، البنوك المركزية والسياسات النقدية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2013 .

8- رزيق،كمال، و عقون ، عبد السلام ، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن ، 2011 .

9- سعيد ، عبد السلام لفتة ، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي ،الطبعة الثانية،مطبعة الكتاب، بغداد – العراق ، 2015-2016 .

10- سلام، عمار صالح ، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والإقليمية والتنمية المتواصلة ، شركة أبو ضبي للطباعة والنشر ، 2002.

11- سمحان، حسين محمد و يامن ،إسماعيل يونس، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الاردن ، 2011 .

12- عبابنه ،عمر يوسف عبد الله ، الأزمة المالية المعاصرة / تقدير اقتصادي إسلامي ،عالم الكتب الحديث، اربد ، عمان ، 2012 .

13- عبد الله ، خالد أمين ، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة ، الطبعة السابعة ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان - الاردن ، 2014.

14- عبد الله ، خالد أمين، و الطراد ، إسماعيل إبراهيم ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان - الاردن ، 2006 .

15- عبود، سالم محمد ،الأزمة المالية العالمية ومستقبل اقتصاديات الحياة / دراسة في تداعيات الأزمة المالية وسبل معالجتها من منظور اقتصادي ومحاسبي الطبعة الأولى، دار الدكتور للنشر ،بغداد، شارع المتنبي ، 2011.

16- العزاوي ، محمد عبد الوهاب ، وخميس ، عبد السلام محمد، الأزمات المالية قديمها وحديثها ،أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة، الطبعة الأولى ،إثراء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن ، 2010.

17- العيساوي ، عبد الكريم شنجار و العويدي، عبد المهدي رحيم، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان – الأردن ، 2014 .

18- المجيد قدرى علي ، اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، 2008 .

ثانياً : الرسائل والاطاريح

1- الشمري ، سعد محمد سلمان ، تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية للحد من مخاطر الائتمان المصرفي ، بحث تطبيقي في مصرف الائتمان العراقي ، لنيل شهادة المحاسبة القانونية ، هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونين ، 2014

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1-E.Gup,Benton& w. Kolari,James,Commercial Banking the management of Risk,Joh Wiley&Sons,United States of America, 2005.

2-Majumdar,nc,FUND AMENTALS Of MODERN BANKING,New Central Book Agency (p) Ltd,LonDon,2010.

3-Rose,peter,and hudgins,Sylvia,c.,bank management &financial services,library of Congress Cataloging in Publication Data,8th,USA,2010.

4-JOEL, BESSIS,Risk MANAGEMENT in BANKING,THIRD EDITION, Joh Wiley&Sons,2010.

5-Brigham, Eugene F. & Gapeniski, Louis c, Financial management theory and practice, 5th ,ED, Chicago, the Dryden press, 1988.

6-Elliott,Barry & Jamie Ellitt, Financial Accounting Reporting and Analysis International Edition 2 nd , 2006.

7- Hempel , George H., & Simonson, Donald G., Bank management text & cases , john Wiley & sons, inc ., New York U.S.A , 1999.

8-Ferrell , Hirt Geoffey , Linda Ferrll , Business Achanging World , 6th Edition , the McGraw-Hill / lrwin , 2008 .

رابعاً : شبكة الانترنت :

(http://www.aljazeera.net/news/ebusiness)